دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية

The role of entrepreneurial projects in achieving local development

رشيد بوحجر [1]، فاطمة الزهرة العكازي [2]

جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)

تاريخ الارسال: 2023/12/14. تاريخ القبول:2023/12/27 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

يهدف البحث الى إبراز أهمية ودور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر من خلال عرض عينة من الإحصائيات عن المشاريع المقاولاتية الممولة والناشطة سنة 2022 ومساهمتها في التشغيل وخلق القيمة المضافة على المستوى المحلي.

بعد عرضنا لمختلف المفاهيم القاعدية المتعلقة بالمشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية، ومن ثم عرض مساهمة المشاريع المقاولاتية في إحداث التنمية المحلية بالجزائر، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هاته المشاريع عرفت معدل نمو مقدر بـ(5.71%) ما بين عامي 2021 و2022 وهي النسبة التي وإن كانت محتشمة إلى أنها ساهمت وتساهم في التشغيل والحد من البطالة بنسبة 58% وخلق القيمة المضافة بنسبة ما يقارب 90% من القيمة خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المشاريع المقاولاتية؛ التنمية المحلية؛ التشغيل؛ القيمة المضافة؛ الجزائر

Abstract:

The research aims to highlight the importance and role of entrepreneurial projects in achieving local development in Algeria by presenting a sample of statistics on entrepreneurial projects funded and active in 2022 and their contribution to employment and creating added value at the local level.

After presenting the various basic concepts related to entrepreneurial projects and local development, and then presenting the contribution of entrepreneurial projects in bringing about local development in Algeria, the study reached several results, the most important of which is that these projects experienced an estimated growth rate of (5.71%) between the years 2021 and 2022, which is the percentage that, although... It was modest in that it contributed and continues to contribute to employment, reducing unemployment by 58%, and creating value added by approximately 90% of the value outside of fuel.

Keywords: entrepreneurial projects; local development; Employment; Value Added; Algeria.

1. مقدمة:

تعتبر المشاريع المقاولاتية من المؤسسات التي أصبحت أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية نظرا للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه باعتبارها من القطاعات التنموية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المحلية نظرا لخصائصها التي تمكنها من ذلك مما يخلق توازن النمو في الأنشطة الاقتصادية.

وقد استطاعت هذه الأخيرة أن تبرهن على فعاليتها في تنشيط النشاط الاقتصادي خاصة من خلال التوجه لمختلف النشاطات الاقتصادية وتعتبر المؤسسات المقاولاتية المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوي المعيشة للإفراد نتيجة رفع مستوي التوظيف وتحقيق مناصب الشغل والقضاء على البطالة والفقر وترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي.

وتعد الجزائر من الدول التي شجعت هذا النوع من المؤسسات من خلال تفعيل وتطوير مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي وإنشاء الآليات المسخرة لتطويرها على رأسها وزارة المؤسسات المقاولاتية بالإضافة إلى مختلف أجهزة الدعم والمرافقة.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بالمشاريع المقاولاتية؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية؟ ومن هم أهم الفاعلين بها؟
- ما هي أهم القطاعات المستفيدة من العمل المقاولاتي والمحققة للتنمية المحلية في الجزائر خلال سنة 2022؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المؤسسات المقاولاتية، حيث أصبحت المؤسسات المقاولاتية تلعب دورا استراتيجيا فيمن خلال مساهمتها الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى امكانيتها في تطوير التنمية المحلية بالجزائر.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بمختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة؛
- التعرف على مدى أهمية المشاريع المقاولاتية في النمو الاقتصادي؛
- التعرف على مختلف المشاريع الموجهة للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر خلال سنة 2022.

منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك للوصول إلى نتائج تحقق أغراض الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى:

- الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية.
- واقع المشاريع المقاولاتية في الجزائر سنة 2022، ومدى مساهمتها في التنمية المحلية.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

1- الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية:

2-1- المقاولاتية:

2-1-1- مفهوم المقاولاتية:

عرفها ميشال ايريك و جور ستوف لوي المقاولة " بأنها حركية إنشاء واستغلال فرص الاعمال من طرف فرد او عدة افراد ، وذلك عن طريق انشاء منظمات جديدة من اجل خلق القيمة المضافة" (عبد الرحيم برحومة، فاطمة الزهراء مهدي، 2012).

كما عرفت المقاولة على أنها:" ظاهرة تجمع بين الفرد والمنظمة وكل منهما يأخذ مفهومه من الآخر، على أنها علاقة تكافلية تكاملية بين الطرفين، المقاول يسعى ويتفاعل ويجند محيطه لغايات اجتماعية واقتصادية، وفاعليته تؤذي الى التغيير وكذا التعديلات الجزئية لوضع قائم".[1]

كما تعرف المقاولاتية على انها: " سيرورة يمكن إن نجذبها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات هذه الإبداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل" (بوزيد، 2014).

2-1-2- مقاربات المقاولة:

يمكننا حصر ثلاث مقاربات فكرية مسيطرة هي المقاربة الوصفية الوظيفية والمقاربة السلوكية والمرحلية.

المقاربة الوصفية: وقد ركزت هذه المقاربة على فهم المقاول حيث قامت بتعريفه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبوصف خصائصه ومميزاته

المقاربة السلوكية: وقد جاءت هذه المقاربة لتفسر نشاطات المقاول والعوامل المؤثرة فيه من قيم واعتقادات وحوافز، واهتمت هذه المقاربة بالعوامل المحيطية والشخصية بالمقاول والأسباب التي تجعل الفرد يتوجه نحو العمل المقاولاتي.

المقاربة المرحلية: وتعتبر هي المقاربة الأخيرة التي جاءت بعد المقاربة الوصفية التي قامت بفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع والمقاربة السلوكية التي حاولت تفسير سلوكيات المقاول والمتغيرات المحيطية والشخصية المؤثرة فيه، جاءت هذه المقاربة التي حللت وفق منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تعيق روح المقاولة(Azzedine, 2003) .

2-1-3- مجالات أنشطة المشاريع المقاولاتية

تحتل المشاريع المقاولاتية الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع المقاولاتية على النحو التالي (عبدالرزاق خليل، عادل نقموش، 2007)

مشاريع التنمية الصناعية:

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال المقاولاتية، يمكن توضيحها.

الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات.

الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس ...).

الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...).

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

مشاريع التنمية الصحية:

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات.

مشاريع الخدمات:

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان2 والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

نشاط المقاولات:

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل:

مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

– النشاط التجاري

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال المقاولاتية ، أهمها مجال التجزئة :

متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .

متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.

المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

2-1-4- أهمية المؤسسات المقاولاتية

تحتل المؤسسات المقاولاتية مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة ونذكر بعض النقاط التي تبين اهمية المؤسسات المقاولاتية في:

الأهمية الاقتصادية:

– قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الإفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج، وهذا بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها (بلوناس، 2006).

–تلعب المؤسسات المقاولاتية دوراً هاماً في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، بما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق التوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها. (أتشي، 2008)

– تدعيم الصناعات الاقتصادية الكبرى : تعتمد المؤسسات المقاولاتية بدرجة كبيرة على البحث والتطوير، وتركزها في قطاعات فائقة التطور جعل منها أساسا لتقديم خدمات كبيرة للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

كالسيارات، حيث تعتمد هذه الأخيرة كثيرا على المؤسسات المقاولاتية في تزويدها بالمكونات التي تدخل في المنتج النهائي (بربري محمد، موزارين عبد المجيد، 2017)

الأهمية الاجتماعية:

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد، هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة. ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي (مفيد عبد اللاوي، نجية صالحي، 2012):

تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

التخفيف من المشكلات الاجتماعية

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

2-1-5- خصائص المشاريع المقاولاتية:

تتميز المؤسسات المقاولاتية بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

- انخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المشروعات مقارنة مع المشروعات الكبيرة ، و هذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المشاريع دون مشاركة مع الآخرين (حداد، 2006).

-صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف في الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي، ويؤدي نقص حجم القوى العاملة إلى إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة ونقص تكلفة العمل النسب (يعقوبي، 2006).

-حرية اختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد و ترقية المبادرات الفردية، و إدماج كل إرادة في الإبداع و الاختراع منعتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي (جيمة، 2011).

2-1-6- الصعوبات والتحديات التي تواجه المقاولات المصغرة:

تفاوتت أهمية المؤسسات المقاولاتية تاريخيا وكذا النظرة السياسية تجاه هذا القسم من المؤسسات الاقتصادية، حيث انعكس هذا التفاوت على المناخ الذي تنشط فيه هذه المؤسسات. خارج الاختلافات القطاعية، يعلن صغار المقاولين عن عدد من الصعوبات تؤثر إما على العرض (حجم وتكلفة الإنتاج)، أو على الطلب (منافذ منتجات المؤسسات المصغرة).

تواجه المؤسسات المصغرة عدة صعوبات تؤثر على كمّية وتكلفة إنتاجها. تؤثر هذه العوامل بشكل خاص على وفرة المدخلات التي تستخدمها هذه المؤسسات في عملياتها الإنتاجية، وتحدّد التكلفة النهائية لمخرجاتها. ونستعرض فيما يلي أهم هذه الصعوبات (عبد الحق تفات، يوسف بودلة، 2013):

-. التموين بالمواد الأولية:

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

يظهر هذا القيد بشكل أساسي في الدول النامية، التي تتميز عموما بعدم كفاءة محيطها المعلوماتي والاقتصادي، وهو ما ينعكس في عدم المعرفة الجيّدة للمؤسسات المصغرة بشبكات التوزيع لهذه المدخلات وترجيح العلاقات الشخصية وعلاقات الشبكات على العلاقات التعاقدية في عمليات التموين، خاصة أثناء فترات الندرة والمضاربة على المواد الأولية (حالة مواد البناء في الجزائر أثناء فترات الندرة والمضاربة التي أدت إلى تهديد العديد من المقاولين بالإفلاس في قطاع البناء والأشغال العمومية).

-. عدم ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي:

تؤدّي عدم ملائمة التشريعات إلى ارتفاع التكاليف الثابتة للمؤسسات المصغرة (في شكل تكاليف إجتماعية مثلا)، وهو ما يدفعها نحو القطاع الموازي لتقليص تكاليفها والتمكّن من الإستمرار في النشاط.

ما يزيد من عدم ملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي بالنسبة للمؤسسات المصغرة، هو تهميش ممثّلي هذا النوع من المؤسسات في المفاوضات والمشاورات مع الحكومات عند إعداد السياسات الإقتصادية

-. ضعف الهياكل القاعدية:

يؤدي ضعف الهياكل القاعدية في الدول النامية إلى تأخير وفاء المؤسسات المصغرة بتوزيع طلباتها، كما أن مشاتل المؤسسات المصغرة التي تمثّل فضاءات محلّية توفّر العديد من الهياكل القاعدية ضعيفة الانتشار في هذه البلدان، ويقوم العديد من صغار المنتجين في دول إفريقيا بالانتظام في شكل شبكات لتحقيق عدة أهداف من بينها، إنتاج بعض الخدمات المشتركة (بديل للخدمات العمومية التي تنتجها الدولة)، و بهدف دعم أنشطتهم الإنتاجية.

-. التمويل:

يعتبر قيد التمويل من أكثر القيود التي يعاني منها صغار المقاولين، فالمؤسسات المصغرة تعاني من التمييز في الوصول إلى القرض البنكي، نظرا للمخاطر الكبيرة من وجهة نظر البنوك لهذا النوع من المؤسسات، والتي تتعزّز بغياب الضمانات، فضلا عن قيود العتبة والحجم التي تمنع هذه المؤسسات من الولوج إلى الأسواق المالية (يتطلب الولوج إلى السوق المالي حجما معينا للمؤسسات لتعبئة حجم للموارد، يفوق حد أدنى تفرضه قوانين السوق).

-تحديات المرتبطة بالطلب:

إن إنتاج المقاولات المصغرة موجّه للتسويق مثل إنتاج كل الأنواع الأخرى للمؤسسات الإقتصادية. تؤثر عوامل حجم السوق، نوعية المنتجات وإمكانيات الربط (من ناحية المعلومات) بين المستهلكين والمنتجين، على الحجم النهائي لمنافذ منتجات المؤسسات المصغرة.

2-2- التنمية المحلية:

2-2-1- مفهوم التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي مجموعة العمليات والاجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (بطويح، 2018).

كما تعرف على أنها:" استراتيجية تهدف الى استغلال الموارد المحلية في مكان الموارد المحلية في مكان محدد قصد تلبية احتياجات السكان المحليين، كما اعتبرها Benko Georges أنها عملية تشاركية بين مختلف مكونات المجتمع المحلي لتلبية حاجياته الاساسية (علوني، 2022).

تعرف أيضا على أنها: " عملية التغيير التي تتم في اطار سياسة عامة محابة تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال واستخدام الموارد المحلية واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة" (عنابي، 2014).

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

وتمكن التنمية المحلية الانتقال من نهج علاجي – الاستجابة للأزمات – إلى نهج وقائي يهدف إلى تيسير تكييف النسيج المحلي (الاقتصادي والبشري) مع التحديات التي يواجهها (الداخلية والخارجية) (Valérie Angeon et Jean-Marc Callois، 2005).

2-2-2- ركائز التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج والمشاريع التنموية، نذكرها في النقاط التالية (السبتي، 2011):

– المشاركة الشعبية: تقوم التنمية المحلية على ضرورة اشراك جميع أفراد المجتمع المحلية في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف غلى النهوض بهم، وذلك عن طريق اثارة وعيهم بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وتدريبهم على الوسائل الحديثة ف الانتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

–تكامل المشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يكون هناك نوع من التنسيق بحث لا تكون خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

– الاسراع في الوصول إلى النتائج: يقصد بها أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف، والسبب في ذلك هو كسب ثقة المجتمع بأن هناك منفعة يحصلون عليها جراء اقامة مشروع ما في مجتمعهم.

– الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أهم ركائز تحقيق التنمية المحلية للمجتمع، ذلك أن استخدام موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل من استخدام موارد غير معروفة كما ان الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

2-2-3- الفاعلين في التنمية المحلية:

يتعدد المتدخلون في عملية التنمية المحلية كل حسب موقعه و إسهاماته و فيما يلي سنحاول عرض بعض الفاعلين الذين يكون لهم تأثير على تنمية المناطق المحلية (بوعافية، 2021).

– المجتمع المدني:

على اعتبار مؤسسات المجتمع المدني متواجدة على أرض الواقع وهي ناشطة محليا ولها علاقات مع أفراد المجتمع المحلي، فإن هذا يمكن أن يؤدي بها إلى لعب دور مهم كباقي الفاعلين في التنمية المحلية وتكون شريك فعال وأساسي لا يمكن اهمال دوره في تحقيق التنمية المنشودة على المستوى المحلي. ويعرف المجتمع المدني على أنه :" مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، وذلك لتحقيق أغراض متعددة منها الاغراض السياسية كالمشاركة في صنع القرار ومنها اغراض نقابية كالدفاع عن مصالح اعضائها ومنها اغراض ثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات اعضاء كل جماعة".

– القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص كذلك من الفاعلين في التنمية المحلية نتيجة عدم قدرة الدولة وقطاعها العام على تحقيق التنمية المحلية بمفردها، وبالتالي كان لزاما عليها الاعتماد على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الجانب.

– الدولة كفاعل في التنمية المحلية:

لا تزال الدولة تلعب دورا لا يمكن التنازل عليه في عملية التنمية المحلية وهذا في الدول النامية والمتقدمة على السواء وذلك من خلال ممارستها لمهامها المختلفة باعتبارها تملك كل الآليات والوسائل للقيام بذلك، فالدولة بمؤسساتها المختلفة هي واضعة السياسات والإصلاحات وكذا استراتيجية التنمية اللازمة وهي التي تعمل على إزالة كافة القيود التي تعرقل عملية التقدم.

2-2-4- أهداف التنمية المحلية:

–تثمين للموارد القائمة والمحتملة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات المحلية واحتياجات السوق (إقليمي ووطني ودولي) بتسليط الضوء على مهارات المنتجون والتجار وخصائص المنتجات العاملة أو المصنعة (الجودة/السعر).

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

– تنويع الأنشطة عن طريق البحث عن أفضل مزيج من المهارات وإمكانات مختلف المشغلين مما يسمح بتحقيق إيرادات مرتفعة نتيجة لذلك مما سيسمح ببرمجة وتحقيق استثمارات اقتصادية واجتماعية جديدة تخلق فرص عمل جديدة.

–تشجيع إثراء الأنشطة عن طريق زيادة التبادل بين وحدات الإنتاج من أجل السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي القادر على دعم إنشاء شبكة من الأنشطة التفاعلية.

–تحديد ودعم الاحتياجات الأساسية للسكان مما يتيح الوصول إلى مختلف الخدمات الاجتماعية المتاحة للجميع.

– الحد من عوامل ضعف السكان المحليين عن طريق تعزيز الهياكل الصحية والتدريبية والثقافية. للحد من الفقر عن طريق التصدي المباشر لعدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية. والمسألة هي تهيئة الظروف اللازمة والكافية التي تسمح لفقراء هذه الأراضي بالخروج تدريجيا من بؤسهم وتنميتهم

–وعلى هذا المستوى، يجب أن ترافق التدابير السياسية – الإدارية هذه الدينامية الاجتماعية لأن التنمية تتطلب في نهاية المطاف إرادة سياسية لا تشوبها شائبة وتعبئة المهارات من جميع الاتجاهات.

3– واقع المشاريع المقاولاتية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المحلية.

سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على واقع المشاريع المقاولاتية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. حيث تم الاعتماد على المؤشرات التي توفرها منشورات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

3–1– واقع المشاريع المقاولاتية في الجزائر خلال سنة 2022.

أ– تطور المؤسسات المقاولاتية حسب القطاع سنة (2021–2022)

الجدول رقم (01): تطور المؤسسات المقاولاتية حسب القطاع سنة (2021–2022)

القطاع	سنة 2021		سنة 2022		نسبة التطور%
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الفلاحة	8010	0.62	8404	0.62	4.92
الطاقة	3243	0.25	3370	0.25	3.95
الأشغال العمومية	199331	15.50	204452	15.04	2.57
الصناعة	109991	8.55	115992	8.53	5.46
الخدمات	662185	51.48	703499	51.74	6.24
الحرف	303605	23.60	324085	23.83	6.75
المجموع	1286365	100	1359803	100	5.71

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على منشورات احصائية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، أفريل 2023، رقم 42.

بلغ العدد الإجمالي للمشاريع المقاولاتية في نهاية سنة 2022 (1359803) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث يمثل قطاع الخدمات أعلى نسبة (51.48%) كما بلغت نسبة قطاع الحرف (23.60%)، بينما بلغت نسبة قطاع الطاقة (0.25%) وهي الأقل. كما بلغت نسبة تطور م ص م بين عامي 2021–و2022 (5.71%) ما يمثل زيادة ب 73438 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

ISSN : 2716–7690 / EISSN : 2716–8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ–chlef.dz/jesd

ب- تطور المؤسسات المقاولاتية حسب الحجم.

الجدول رقم (02): تطور لمؤسسات المقاولاتية حسب الحجم.

2021	توزيع م ص م خلال سنة 2022				سنة 2022
	م صغيرة جدا	مؤسسة صغيرة	م صغيرة ومتوسطة	مجموع م ص م	
1286365	72318	982	138	73438	1359803
النسبة %	98.47	1.34	0.19	100	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على منشورات احصائية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، أفريل 2023، رقم 42.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة جدا 72318 مؤسسة بنسبة قدرت 98.47% وهي الأعلى من حيث توزيع المؤسسات ص م في النسيج الاقتصادي خلال سنة 2022، تم تأتي المؤسسات الصغيرة الحجم بنسبة 1.34 % باجمالي 982 مؤسسة صغيرة، ثم تأتي في الأخير المؤسسات المقاولاتية بنسبة 0.19% بإجمالي 138 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

ج-سيرورة المؤسسات المقاولاتية خلال 2021-2022

الجدول رقم (03): سيرورة المؤسسات المقاولاتية خلال 2021-2022

القطاع	2021	سيرورة المؤسسات خلال سنة 2022				2022
		انشاء	شطب	اعادة نشيط	نمو	
شخص اعتباري	720495	37932	4799	9147	42247	762769
مهن حرة	262040	15993	6205	898	10686	272726
حرف	303605	26606	8175	2649	20480	324085
المجموع	1286140	80531	19179	12088	73440	1359580

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على منشورات احصائية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، أفريل 2023، رقم 42.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

-عملية الإنشاء:

تم خلال سنة 2022 انشاء 80531 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 37932 مؤسسة اشخاص اعتباريين و26606 مؤسسة في قطاع الحرف، بينما بلغ عدد المؤسسات المقاولاتية التي انشأت في قطاع المهن الحرة 15993 مؤسسة.

-عملية الشطب (إلغاء):

تم خلال سنة 2022 الغاء (شطب) 19179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 4799 مشروع اشخاص اعتباريين و 14380 مشروع في قطاعي (المهن الحرة والحرف).

قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر تضررا من عملية الشطبة حيث مست العملية 3242 مؤسسة، كما مست العملية 1470 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في قطاع الانشطة التجارية، و906 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في قطاع الأشغال العمومية و605 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في قطاع الصناعة .

- عملية إعادة التنشيط:

في نهاية سنة 2022 مست اعادة تنشيط المؤسسات المقاولاتية 12088، منها 9141 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصرح بها من طرف CNAS و 2947 مؤسسة مصرح بها من طرف CASNOS

- عملية النمو:

في نهاية سنة 2022 شهدت المؤسسات المقاولاتية نموا بلغ 5.7 % بإجمالي 73440 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

3-2- مجالات مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المحلية في الجزائر:

أ- مساهمة المؤسسات المقاولاتية في توفير اليد العاملة.

الجدول رقم (04): مساهمة المؤسسات المقاولاتية في توفير اليد العاملة.

	2021		2022		نسبة التطور
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
عدد المؤسسات	1286140	41.03%	1359580	41.10%	5.71%
عدد المناصب المستحدثة	1828720	%58.33	1928633	58.31%	5.46%
المجموع	3114860	99.36%	3288213	%99.41	
المؤسسات ص م الوطنية	20108	%0.64	19608	%0.59	%5.51
المجموع	3134968	100%	3307821	100%	5.46%

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على منشورات إحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، أفريل 2023، رقم 42.

بلغ عدد المشاريع المقاولاتية في نهاية 2022 (3288213) مشروع منها (19608) فقط مشروع وطني، كما أن اجمالي القوى العاملة زاد بنسبة 5.46 %بين عامي 2021 و2022.

ب- مساهمة المشاريع المقاولاتية في القيمة المضافة

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات ص م في تحسين نسبة القيمة المضافة .

	نوع المؤسسة	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة	الخاصة	2264.33 (%99.23)	2409.25 (%97.27)	2510.49 (%99.27)	2585.36 (93.49%)	2665.84 (99.16%)
	الوطنية	17.50 (0.77%)	17.65 (%0.73)	18.56 (%0.73)	13.14 (0.51%)	22.48 (%0.84)
الأشغال العمومية	الخاصة	1764.51 (83.34%)	1879.01 (83.36%)	1976.79 (82.35%)	1879.65 (%82.26)	2011.36 (81.92%)
	الوطنية	352.82 (16.66%)	375.08 (16.64%)	423.60 (17.65%)	405.43 (17.74%)	444.01 (%18.08)
النقل	الخاصة	1644.54 (83.76%)	1816.60 (%84.61)	1905.26 (%84.87)	1743.72 (85.31%)	1815.02 (85.38%)
	الوطنية	320.94 (16.33%)	329.28 (15.39%)	339.61 (15.13%)	300.33 (%14.69)	310.72 (14.62%)
فنادق ومطاعم	الخاصة	219.13 (81.55%)	235.39 (80.57%)	248.01 (%81.54)	154.00 (79.48%)	205.80 (80.20%)
	الوطنية	50.25 (18.65%)	56.76 (19.43%)	56.16 (18.46%)	39.77 (%20.52)	50.80 (%19.80)
صناعة غذائية	الخاصة	357.17	377.94	389.02	408.91	426.41

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

		(87.52%)	(87.20%)	(%87.48)	(87.83%)	(87.21%)
	الوطنية	50.94 (12.48%)	55.46 (%12.80)	55.68 (%12.52)	56.67 (12.17%)	62.54 (%12.79)
صناعة الجلود	الخاصة	2.50 (88.03%)	2.62 (85.33%)	84.40 (2.76%)	2.83 (89.84%)	3.38 (91.62%)
	الوطنية	0.34 (11.97%)	14.67 (%0.51)	0.51 (15.60%)	0.32 (10.16%)	0.31 (%8.38)
تجارة	الخاصة	1995.50 (93.96%)	2210.20 (94.07%)	2301.77 (94.11%)	1882.18 (94.17%)	2469.73 (%94.23)
	الوطنية	128.36 (%6.04)	139.39 (5.93%)	144.04 (5.89%)	105.03 (%5.29)	151.21 (5.77%)
خدمات	الخاصة	162.37 (65.50%)	170.51 (%65.29)	184.93 (%65.76)	192.29 (65.74%)	212.85 (%66.33)
	الوطنية	85.84 (34.50%)	91.86 (%34.88)	96.31 (34.24%)	100.19 (34.26%)	108.06 (33.67%)

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على منشورات احصائية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، أفريل 2023، رقم 42.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الخاص (المشاريع المقاولاتية) تصل إلى نسبة أكثر من 90 % من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث يسيطر القطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام على كل القطاعات على رأسها الفلاحة والتجارة والنقل والأشغال العمومية.

ج- مساهمة المشاريع المقاولاتية في ترقية التجارة الخارجية (الميزان التجاري).

الجدول رقم (06): مساهمة المؤسسات المقاولاتية في الميزان التجاري

	سنة 2021	سنة 2022	نسبة التطور%
الاستيراد	37683.17	40137.59	6.61
التصدير	39280.83	60384.02	53.72
الميزان التجاري	1597.67	20210.43	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على منشورات احصائية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، أفريل 2023، رقم 42.

مقارنة بالسنة المالية 2021، سجل الميزان التجاري الخارجي الجزائري في عام 2022:

- ارتفعت الواردات بنسبة 6.61٪ من 37.68 مليار دولار أمريكي إلى 40.17 مليار دولار أمريكي ؛
- زيادة ملحوظة بنسبة 53.72٪ في الصادرات من 39.28 مليار دولار أمريكي إلى 60.38 مليار دولار أمريكي.

4. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

- عرف تعداد المشاريع المقاولاتية تزايدا مستمرا بفعل إجراءات الدعم التي سخرتها الدولة لهذه الأخيرة. حيث بلغت نسبة تطور م ص م بين عامي 2021-و2022 (5.71%) ما يمثل زيادة ب 73438 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- سيطرة قطاع الخدمات والحرف والصناعة والفلاحة على نشاط المشاريع المقاولاتية.
- تساهم المشاريع المقاولاتية بتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة بنسبة 58 %
- تساهم المشاريع المقاولاتية في القيمة المضافة بنسبة ما يقارب 90 % من القيمة خارج المحروقات.

5. قائمة المراجع:

5. قائمة المراجع:

Intention entrepereunarilae une rechereche comparative entre des .(2003) .Tounes Azzedine etudiants en DESS CAAS.

Fondements théoriques du développement local : .(2005) .Valérie Angeon et Jean-Marc Callois Economie et Institutions ؟ quels apports du capital social et de l'économie de proximité(6)، 23.

أبو بكر بوعافية. (2021). المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 91-93.

بربري محمد، موزارين عبد المجيد. (2017). دور البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر. الملتقى الوطني: اشكالية استدامة المؤسسات ص و م في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، (صفحة 5).

ساسية عنابي. (2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية(16)، 94.

شعيب أتشي. (2008). واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكات الأوروجزائرية. 21.

عبد الحق تفات، يوسف بودلة. (2013). دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديات التي تواجهها. الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، (الصفحات 11-12).

عبد الرحيم برحومة، فاطمة الزهراء مهدي. (2012). دور المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 5(7)، 281.

عبد الله بلوناس. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاديات السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية. الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، (صفحة 126). جامعة الشلف.

عبدالرزاق خليل، عادل نقموش. (2007). دور الصناعات ا لصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، (الصفحات 4-5). جامعة خميس مليانة.

عمر بن جيمة. (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة في منطقة بشار. رسالة ماجستير، 25.

عمر علوني. (2022). مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 17(2)، 662.

محمد بطويح. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية(141)، صفحة 7.

محمد يعقوبي. (2006). مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية. الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، (صفحة 46).

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

مفيد عبد اللاوي، نجية صالحي. (2012). دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر. ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،، (صفحة 7).

مناور حداد. (2006). دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضاءات من تجربة الأردن والجزائر. الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، (صفحة 22).

نجوى بوزيد. (2014). الظاهرة المقاولاتية بين التناول النظري وخصوصية التجربة الجزائرية. مجلة الحقيقة(31)، 291.

وسيلة السبتي. (2011). تمويل التنمية المحلية من منظور اسلامي. مجلة العلوم الانسانية(23)، 295.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd